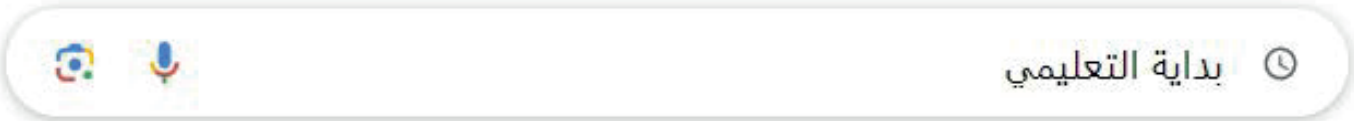
تم تحميل الملف
من موقع بداية

بداية
beadaya.com | موقع بداية التعليمي

للمزيد اكتب
في جوجل Google



موقع بداية التعليمي كل ما يحتاجه **الطالب والمعلم**
من ملفات تعليمية، حلول الكتب، توزيع المنهج،
بوربوينت، اختبارات، ملخصات، اختبارات إلكترونية،
أوراق عمل، والكثير...

حمل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

الدرس 6

التسعير

تعريفه

وضع أسعار محددة للتجّار لا يبيعون إلا بها.

حكمه:

الأصل في التسعير هو **التحريم**، فللتاجر أن يبيع بالسعر الذي يرتضيه؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ ﴾[1] وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غَلاَ السِّعْرُ بالْمَدِينَةِ على عَهْدِ رسول الله ﷺ فقال الناس: يا رَسُولَ الله، غَلاَ السِّعْرُ فسَعِّر لنا، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ هو الْمُسَعِّرُ القابض الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وإني لأَرْجُو أَنْ ألقى اللهَ عز وجل وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يطلبني بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ وَلاَ مَالٍ».[2]

ومن سنة الله الكونية أن الأسعار تتأثر بالعرض والطلب، فكلما زاد طلب الناس للسلعة ونقص المعروض منها كلما زادت قيمتها، والعكس بالعكس كذلك، وفرض سعرٍ معينٍ يخل بهذا التوازن ويؤدي إلى فساد السوق.

بداية
موقع بداية التعليمي | beadaya.com

ما يستثنى من ذلك

يستثنى من تحريم التسعير ما إذا ترتب على عدمه مفسدة تلحق عموم الناس، ولا تندفع إلا بالتسعير، فإن الجهة المختصة بهذا الشأن -كوزارة التجارة مثلًا - تسعر على التجار تسعير عدلٍ لا يضرهم ولا يضر المستهلكين. **ومن صور ذلك:**

1- **تسعير السلع الضرورية**، وهي التي يتضرر الناس من غلائها، كالأدوية والوقود.

2- **احتكار التجار للسلع**، بأن يتواطؤا جميعهم أو بعضهم على حبسها أو رفع ثمنها.

3- **الإغراق**، وهو بيع التاجر بضاعته المستوردة بأقل من السعر العادل لها في السوق على وجهٍ يضر بالمنتجين، كأن تكون تكلفة إنتاج كيس الاسمنت «مثلاً» ثمانية وتباع في السوق بتسعة، فيستوردها تاجر بتكلفة أقل ويبيعها بثمانية أو بسبعة، فللجهة المختصة بهذا الشأن أن تُلزمه بسعر السوق حمايةً للإنتاج، ولئلا يؤول الأمر إلى الاحتكار؛ إذ مآل ذلك إلى القضاء على التنافس؛ ولهذا يعمد بعض كبار التجار إلى الإغراق عندما يظهر في السوق منافسون لهم حتى يضطروهم إلى الخروج منه، ومن ثم رفع الأسعار مرة أخرى[3].

---

(1) سورة النساء الآية رقم (29).
(2) رواه أحمد برقم (14057)، وأبو داود (3451)، والترمذي (1314)، وابن ماجه (2200)
(3) ينظر: الطرق الحكمية لابن القيم ص 214.